المحاضرة الأولى والثانية
01 و 02

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

دروس في مقياس

السياسات الاقتصادية

- مجموعة دروس موجهة لطلبة السنة أولى ماستر
- تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات

(السداسي الأول)

إعـداد: د. عبد الجليل شليق

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي
Université Echahid Hamma Lakhdar - El-Oued

2023/2022

المحاضرتان الأولى و الثانية

أولا – السياسة الاقتصادية

Economic Policy

1-تعريف السياسة الاقتصادية

تعني السياسة الاقتصادية تدخل السلطات الحكومية في مجريات النظام الاقتصادي للدولة، وقد تكون هذه السلطة وزارة الاقتصاد، وزارة التجارة، وزارة الصناعة أو وزارة المالية، حيث أن السلطة الاقتصادية تتدخل في حركة أو مجرى النظام الاقتصادي عن طريق الرقابة المباشرة في المتغيرات الأساسية في الاقتصاد الوطني؛ مثل الانتاج، الاستثمار، الأجور، الأسعار، التشغيل والعمل، الصادرات والواردات، الصرف الاجنبي وغيرها؛ وكافة هذه المتغيرات الاقتصادية تشكل منظومة متكاملة للنشاط الاقتصادي في المجتمع وذلك يعني أن اتخاذ أي قرار تتخذه السلطات الحكومية يكون متعلقا بواحد من هذه المتغيرات سيؤثر على المتغيرات في الاقتصاد ككل.

وتعد الاختيارات السياسية والاقتصادية مترابطة فيما بينها، إذ تتأثر توجهات السياسة الاقتصادية بالنظام الاقتصادي السائد في الدولة. حيث تنطلق لتصحيح الاختلالات الاقتصادية من منظور رؤى النظام الاقتصادي المتبع؛ وتنطوي السياسة الاقتصادية على:

-الأهداف.

-مدة تطبيق السياسة الاقتصادية.

- الوسائل الاقتصادية المستعملة

ويشير مصطلح السياسة الاقتصادية أيضا إلى أنها وسيلة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي وتحديد اتجاهاته؛ أو هي مجموع القرارات التي تتخذها الحكومة بهدف التأثير في السلوك الاقتصادي والتحكم فيه، كالقرارات التي تخذها بخصوص الإنفاق الحكومي والضرائب، أو الكتلة النقدية، وتتكون السياسات الاقتصادية من عدة سياسات أخرى، لكل منها درجة من الأهمية تختلف عن الأخريات، وفقا للنظرية أو وفقا لما يتم رؤيته في الواقع العملي من قبل المسؤولين والمنفذين للسياسات الاقتصادية

إجمالا يمكن أن نعرف السياسة الاقتصادية بأنها الخطة الاقتصادية الكلية التي تتحدد فيها الأهداف الاقتصادية المرجو تحقيقها خلال مدة زمنية محددة، بحيث ترمي السياسة الاقتصادية إلى تحقيق مستوى عالٍ من الأداء الاقتصادي وزيادة سريعة في الإنتاج.

2-أهداف السياسة الاقتصادية

تعتبر أهداف السياسة الاقتصادية هي المبتغى الاقتصادي الذي يعبر عن الطموحات الاقتصادية والسياسية للدولة، وهي تحقيق الآتي:

- 2-1- معدلات نمو اقتصادي مرتفعة.
- 2-2- نسبة توظيف عالية وبطالة منخفضة.
- 2-3- استقرار في المستوى العام للأسعار.
- 2-4- توازن في ميزان المدفوعات.
- 2-5- أهداف اجتماعية.

المربع السحري لكالدور

لخص كالدور الأهداف الاقتصادية الكلية للسياسة الاقتصادية في أربعة اهداف أساسية أُطلق عليها المربع السحري لكالدور.

نيكولاس كالدور (1908-1986)

نيكولاس كالدور اقتصادي وأكاديمي بريطاني من أصل بلغاري، وأحد أبرز منظري المدرسة الكينزية في علم الاقتصاد، قدم المشورة للحكومات العمالية بزعامة حزب العمال التي تولت حكم بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية ولحكومات بلدان أخرى عديدة في مجال السياسات الاقتصادية، اشتهر بمربعه السحري الذي يتفقد أداء الاقتصاد عبر أربعة مؤشرات أساسية.

المربع السحري لكالدور

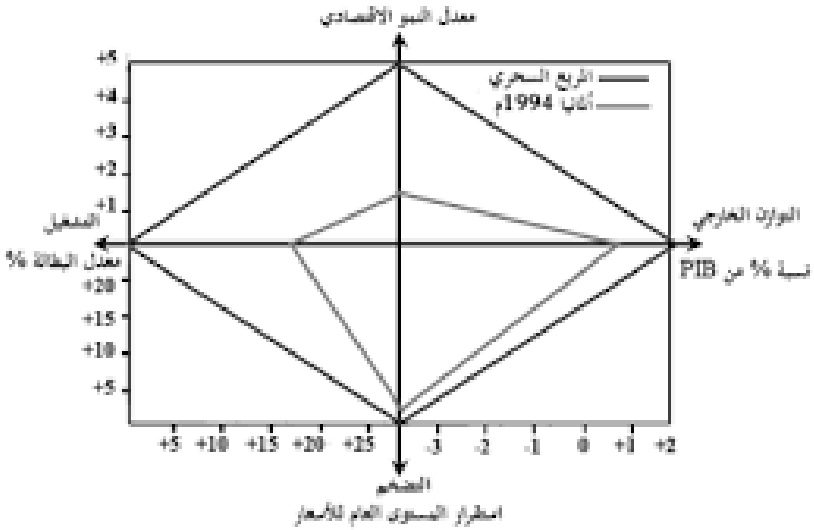

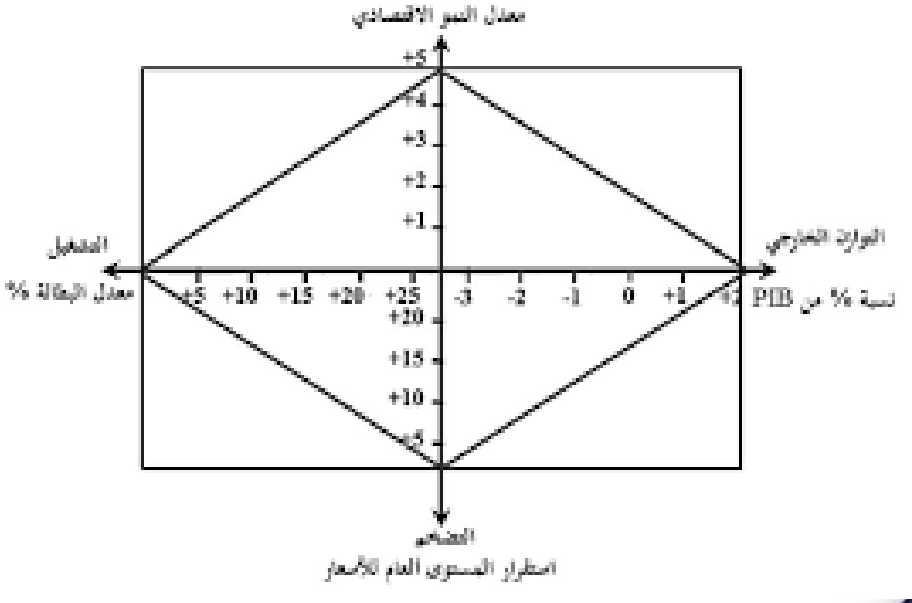

1-2- تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة:

النمو الاقتصادي هو أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، ويُعرف بأنه مجموع القيم المضافة إلى كافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة، والنمو بهذا المعنى هو الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين، وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية، وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم.

كما يعرف النمو الاقتصادي بأنه تغيير إيجابي في مستوى إنتاج السلع والخدمات بدولة ما في فترة زمنية معينة، ولذلك يعني النمو الاقتصادي -بشكل عام- زيادة الدخل لدولة ما.

ويقاس النمو الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها.

1-2- تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة:

الناتج المحلي الإجمالي
Gross Domestic Product
GDP

.وبالتالي يتحقق النمو الاقتصادي من خلال المحافظة على نمو إجمالي الناتج المحلي الذي يعبر عن كل الأنشطة الاقتصادية، والهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات هو إنتاج السلع والخدمات التي تشبع رغبات الأفراد وتحقق لهم مستوى مرتفعا نسبيا من المعيشة؛ وإجمالي الناتج المحلي هو قيمة السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة معينة عادة ما تكون سنة وبالنسبة للاقتصاد ككل فإن قيمه الناتج الإجمالي تمثل قيمة دخول كل عناصر الإنتاج التي ساهمت في تحقيقه.

وعليه فإن أفضل قياس وأشمله لمجمل إنتاج أي اقتصاد ، هو معرفة إجمالي الناتج المحلي "GDP" له ، فهو المعيار الصحيح والمناسب للقيمة النهائية في السوق لكافة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في دولة ما خلال عام معين.

ويعتبر إجمالي الناتج المحلي الحقيقي المقياس الأكثر وضوحا للإنتاج، فهو بمثابة الرقيب الساهر على نبض الاقتصاد.

يقصد بالناتج المحليّ الإجماليّ الحقيقي **Real Gross Domestic Product (Real GDP** المقياس الذي يعكس قيمة جميع السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد في سنة معينة مُعبّرًا عنها بأسعار سنة الأساس مع مراعاة آثار التضخم أو الانكماش عند قياس الناتج الاقتصاديّ.

2-2- تحقيق نسبة توظيف عالية وبطالة منخفضة.

تعتبر معدلات التوظيف والبطالة أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي وأكثرها التصاقا بمشاعر الأفراد، فالناس يتوقون إلى وظيفة مرتفعة الأجر، دون الحاجة إلى الانتظار طويلا في طابور الباحثين عن العمل؛ كما يطمحون إلى الوظائف ذات التأمين الجيد والمزايا المرجوة منه.

وعليه من أهداف السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي تلك التي تحقيق مستوى التوظيف العالي، ويقابلها مستوى منخفض من البطالة؛ وتمثل معدّلات البطالة قوة العمل المعطلة التي تشمل العمالة غير الموظفة، ويستثنى الأفراد المتعطلين ولا يبحثون عن عمل.

وتعكس هذه المعدلات للبطالة حالة دورة النشاط الاقتصادي، فإذا هبط الناتج انخفض معدل الطلب على العمالة وارتفعت نسبة البطالة

2-3- الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار (الحد من التضخم):

استقرار الأسعار لا يعني بالضرورة أن يكون معدل التضخم مساويا للصفر. حيث أن هدف التصفير قد لا يمكن تحقيقه عمليا ولا يكون مرغوبا فيه. والزيادة في الإنتاج قد يصاحبها زيادة التكاليف في بعض الأحيان ولذا لا بد من زياده الأسعار لتغطية الزيادة في التكاليف أي أن زيادة الأسعار في هذه الحالة تعد حافزا أساسيا لزياده الانتاج.

ومن ناحية أخرى قد ترتفع أسعار الواردات من السلع النهائية والوسيطة وهذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية حتى إذا لم يرغب البائعون في ذلك.

والتضخم قد يكون أحد الوسائل المرغوب فيها لتمويل التنمية في المجتمع، حيث تلجأ الحكومة إلى فرض ضرائب على المبيعات من بعض السلع الاستهلاكية وتمول بحصيلتها بعض المشروعات الإنتاجية ولما كان الانفاق على مثل هذه المشروعات لا يصاحبه زيادة فورية في الانتاج فإن ذلك معناه زياده الطلب الكلي دون زياده مباشرة في الإنتاج يؤدي إلي ارتفاع الأسعار.

إذن هذا يعني أن هدف استقرار الأسعار لا يعني أن يكون معدل التضخم مساويا للصفر وإنما يعني المحافظة على ثبات معدل التضخم عند مستوى منخفض نسبيا ولا يجب أن يفوق معدل التضخم الزيادة في متوسط الدخل للطبقة الضعيفة أو محدودة الدخل؛ لأنه إذا حدث ذلك سيحصل انخفاض في الدخل الحقيقي لهذه الفئه من المواطنين مع مرور الزمن وهو ما يترتب عليه سوء توزيع الدخل في المجتمع.

لذلك تعتبر مشكلة التضخم من الظواهر الاقتصادية الكلية وهي تُعَد الأكثر شيوعا في عالمنا المعاصر، حيث شغلت الاقتصاديين لفترة طويلة من الزمن، نظرا للانعكاسات السلبية التي تخلفها هاته الظاهرة على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية للدولة التي تعاني منها سواء دولة متقدمة كانت أو دولة نامية.

ولا زال هدف مكافحة التضخم وضبطه واستهدافه والمحافظة على استقرار الأسعار من الأهداف الأساسية التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها، والبحث عن الطرق والسياسات الموصلة لكبحه وضبطه فقد أصبحت هذه الظاهرة تحظى بأهمية بالغة، ومن أكثر المشاكل التي تتعرض للبحث والتحليل نظرا لما تخلفه من آثار على مختلف المستويات والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية

ومن أجل الإحاطة أكثر بمفهوم معضلة التضخم نستدعي بعض التعريفات المختلفة لها بناء على معايير معينة ونحصرها في الآتي:

ابتداء ذهبت المدرسة النقدية إلى تعريف التضخم بشكل مخالف، تمحور حول الجانب النقدي للتضخم، فقامت بتعريفه من خلال أسبابه، فالتضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه بأنه عبارة عن زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، من خلال عرض النقود (الإصدار النقدي، التوسع في خلق الائتمان)

في حين أخذ بعض الاقتصاديين بنظرية الدخل والإنفاق كمعيار لتحديد معنى التضخم، وإيجاد تعريف محدد لهذه الكلمة، وذلك باعتبار هذه النظرية صالحة كأساس لتفسير الظواهر التضخمية كسبب من أسباب نشوئها، فتقضي هذه النظرية في تحديدها لمعنى التضخم: «بأنه الزيادة في معدل الدخل والإنفاق» فازدياد الإنفاق النقدي ومن ثم الدخل النقدي يسبب ارتفاع الأسعار وتضخمها.

وهناك التعريف المبني على العلاقة ما بين العرض والطلب، بحيث يكون التضخم هو ثمرة هاته العلاقة المقصودة، وهي العلاقة السلبية وليس الإيجابية، أي التي تعبر عن الخلل التوازني فيما بين العرض والطلب، فمن الاقتصاديين من بنى تعريفه وتحليله لمفهوم التضخم على القوى التي تحكم هذه العلاقة فوصف التضخم بأنه: « فائض الطلب الكلي على العرض الكلي»

وبناء على الخصائص والآثار الناجمة عنه، تم تعريف التضخم كظاهرة سعرية، فعندما يكون هناك اتجاه مستمر ومؤكد نحو ارتفاع الأسعار، فيمكن التقرير بأننا أمام حالة توصف بأنها تضخمية، وعلى العكس من ذلك عندما نواجه حالة انخفاض دائم ومستمر في الأسعار، فنحن بذلك أمام حالة توصف بأنها انكماشية. وهذا ما شاع في تعريف التضخم بأنه « الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار عبر الزمن»

وبالتالي فإن مدلول معدل التضخم يعني مقدار النمو أو التدهور في مستوى الأسعار من عام لآخر؛ فعندما ترتفع معدلات التضخم إلى قيم عالية جدا يعاني الاقتصاد من حالة في الأسعار تسمى بالتضخم الجامح. وعلى النقيض من ذلك، فعندما تتدهور الأسعار يشهد الاقتصاد حالة من الانكماش؛ وهو المعدل السلبي للتضخم؛ ومن الأهمية بمكان الحفاظ على استقرار الأسعار، لأن معدلات التضخم العالية تثقل كاهل الاقتصاد بالعديد من التكاليف، بعضها واضح ومباشر والبعض الآخر مستتر.

2-4- الحد من العجز في ميزان المدفوعات.

يضم ميزان المدفوعات عددا كبيرا من المعاملات الاقتصادية، تخضع لتصنيفات مختلفة تشكل ارصدة فرعية تجتمع فيما بينها لتشكل لنا رصيدا إجماليا يمثل ميزان المدفوعات لدولة ما في فترة زمنية، فهذا الأخير هو عبارة عن ملخص لكل الصفقات الاقتصادية القائمة بين الوطن والعالم الخارجي استيرادا وتصديرا وتدفقات رؤوس الأموال المختلفة وميزان الخدمات المتنوعة والهبات والمساعدات الدولية وجميع كميات الذهب الداخلة والخارجة خلال فترة زمنية محددة؛

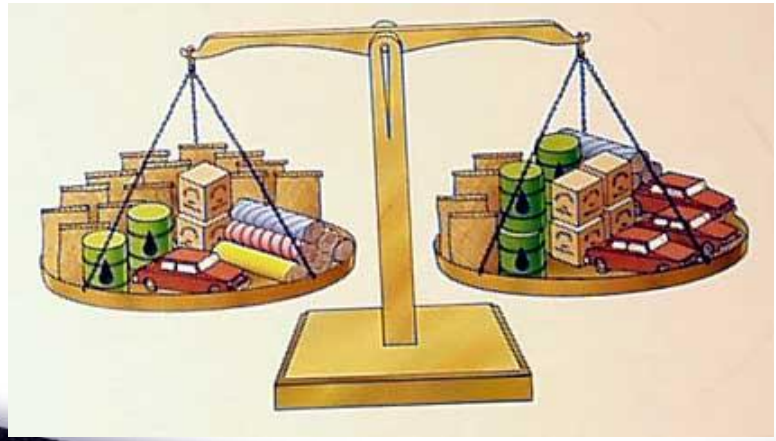

من بين الأهداف التي ترمي إليها السياسة الاقتصادية الكلية هي تأمين التوازن في ميزان المدفوعات؛

فالدولة التي تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها تجد نفسها مضطرة إلى اتخاذ إجراءات محددة من شأنها أن تحقق فائضا في ميزان مدفوعاتها أو على الأقل توازنه

2-5- أهداف اجتماعية.

للسياسة الاقتصادية أهداف أخرى غير اقتصادية بحتة، متعلقة أساسا بالشق الاجتماعي؛ حيث أن الدولة تعمل على إحلال الاستقرار والتماسك الاجتماعي من خلال الاستقرار الاقتصادي، وذلك بالسعي لتوفير ما يحتاجه المجتمع من سلع وخدمات وخاصة الأساسية، ومنها توفير مناصب عمل لائقة تمكنه من أدنى حدود العيش الكريم في ظل توزيع عادل للثروات، وتناسق في شبكة الأجور.

وتعمل الدولة على إنشاء البنى التحتية للأفراد والمشروعات على حد السواء؛ بالإضافة إلى خدمات الصحة والتعليم؛ وينعكس استقرار الشق الاجتماعي على الأداء الاقتصادي في البلاد، وهو صمام أمان يعطي للدولة الهامش الأكبر لتفعيل أدوات السياسة الاقتصادية وتطبيقها، حينما يكون أفراد المجتمع ممكنين من العيش الكريم وعلى وعي تام بالتوجهات الاقتصادية لبلدانهم؛ ومن ثم التناغم الإيجابي بين توجهات الدولة اقتصاديا وقبول الأفراد لها والحرص على إنجاحها بكل ثقة في الخطة الاقتصادية التي رسمتها الدولة

3- أدوات السياسة الاقتصادية:

تتكون السياسة الاقتصادية من مجموعة من السياسات الاقتصادية لكل منها جملة من الأدوات والإجراءات تتخذها لتحقيق أهدافها ضمن خطة السياسة الاقتصادية للدولة.

لم نجد اتفاقا واضحا في ضبط أجزاء أو عناصر أو مكونات السياسة الاقتصادية، فتجد بعض المكونات التي يضيفها باحث حينا يسقطها غيره حينًا آخرًا؛ إلا أنه يكاد يكون هناك اتفاق على السياسات الثلاث ممثلة في:

1. السياسة المالية
2. السياسة النقدية
3. السياسة التجارية

ما أضيف للسياسات الثلاث، على سبيل التدليل لا الحصر، ما يلي:

- تشمل السياسات الاقتصادية عددا من السياسات أهمها: السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة التجارية، ويضاف سياسة الدين العام وسياسة التدخل المباشر في الأسواق.

- ونجد أيضا من قسّم السياسة الاقتصادية إلى مجموعتين من الأدوات: أدوات أو وسائل معرفية، وأدوات للتدخل؛ أما الأدوات المعرفية فهي التي تسمح بإعداد واتّخاذ القرارات الاقتصادية ومن هذه الأدوات المحاسبة الوطنية والجهاز الإحصائي. أمّا المجموعة الثانية من الأدوات "أدوات التدخل" فتضم سياسة الميزانية والضرائب (السياسة المالية)، السياسة النقدية، السياسة الصناعية، السياسة الزراعية، سياسة إصلاح الضرائب، سياسة الصرف.

وما أضيف للسياسات الاقتصادية فمنها ما هو وسائل مساعدة ومكملة كالجهاز الإحصائي، ومنها ما ينحصر في إجراءات محدودة تقوم بها السلطات لتنظيم قطاع أو سوق، ولا ترقى هذه الإجراءات لأن تكون سياسة في حد ذاتها، فمثلا عملية تسقيف الأسعار لا تعتبر سياسة بل إجراء؛ فإذا أرادت السلطات في البلاد التحكم في أسعار سلعة ما ومنع سعرها من الانفلات نحو بؤر التضخم، أو بشكل عام توسعة سوق أو تحجيمه أو تشجيع قطاع إنتاجي صناعي أو فلاحي...فإن السلطة تلجأ إلى البنك المركزي لتطلب منه التوجه بالتمويل نحو القطاعات المستهدفة وهو ما يجعل هذه الإجراءات تندرج ضمن السياسة النقدية.

وعن سياسة الدين العام، فهي تتعلق باستدانة مصالح الحكومة ممثلة في خزينة الدولة من طرف البنك المركزي والقطاع البنكي ككل، وهذا لتغطية نفقاتها بسبب انحسار الموارد المالية أو تأخرها وهو ما يندرج ضمنا تحت السياسة المالية وكذا السياسة النقدية.

وعن سياسة الإدارة المالية الدولية فهي تُعنى بموقع الدولة في الأسواق المالية العالمية ووضعية استثماراتها المالية، ومدى التحكم من خلال هذه العمليات المالية الخارجية في ضبط والحفاظ على أسعار صرف العملة الوطنية بما يتناسب ووضعية الاقتصاد.

وإن كانت الإجراءات المتعلقة بالمالية الدولية قد شهدت توسّعا بسبب زيادة العلاقات الدولية وتشعبها، إلا أنه وما دام ذلك يتعلق بالتعامل مع الخارج يجعل من هذه الإجراءات تدخل ضمن السياسة التجارية.

4-خطوات إعداد السياسة الاقتصادية:

حينما تتضح أهداف الاقتصاد الكلي وتصبح مميزة، ويتعلق الأمر ما إذا كان النظام الاقتصادي قادرا على تحقيق هذه الأهداف أم لا؛ فإذا لم يكن ذلك، فيجب تشكيل السياسات الاقتصادية القادرة على تفضيل النتائج المرجوة، ويكون بين أيدي المسؤولين الاقتصاديين حزمة من السياسات مثل السياسة النقدية، سياسة الصرف والسياسة التجارية وكذا السياسة المالية، ويكون من المهم الفهم والتقدير الصحيحين لمجموعة الآثار للسياسة المعطاة قبل اختيار سياسة بديلة أخرى أو توقيفها، لغرض الوصول إلى أهداف متعددة

يتطلب أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية توفر شرطين أساسين هما:

- الاستخدام الكامل لجميع الموارد المتاحة؛
- تحقيق أقصى إنتاج ممكن من الموارد المستخدمة.

وهناك خطوات عديدة يجب إتباعها لإعداد وتنفيذ السياسة الاقتصادية نذكر منها:

1❖❖ تحديد الهدف:

عند وضع السياسة الاقتصادية لا بد من تحديد الهدف الذي يجب على السياسة الاقتصادية تحقيقه؛ ولتحديد الهدف لا بد من تحديد المشكلة التي من أجلها يجب وضع السياسة الاقتصادية؛ وتحديد المشكلة بدورها يتطلب تفهم الأحوال والظروف التي تحيط بالمشكلة.

فإذا أردنا محاربة ظاهرة التضخم مثلا؛ فإن عملية تحديد المشكلة في هذه الحالة تتطلب معرفة نوع التضخم الموجود ودراسته وتحليله إلى عوامل مختلفة، وإذا ما تم ذلك، يمكن تحديد الهدف الذي نريد من أجله محاربة التضخم.

2❖❖ تحديد السياسة البديلة:

من المفيد تحديد جميع الإمكانيات أو الطرق التي يستطيع الاقتصادي أن يسلكها من أجل تحقيق أهدافه، مثالا على ذلك يمكن عادة محاربة التضخم بإحدى الأساليب الآتية:

- تقليص الإنفاق الحكومي.
- تجميد الرواتب والأجور.
- إتباع سياسة ضريبية تمتص الفائض في الكتلة النقدية.
- مراقبة الائتمان عن طريق أدوات السياسة النقدية.

3❖❖ تحليل دقيق لكل السياسات البديلة:

يجب أن تدرس كل سياسة مقترحة بعناية ودقة، وتحدد الآثار التي سوف تنتج عنها، ففي المثال السابق - عن التضخم - يجد الاقتصادي عددا من النظريات التي تشرح له ما يحدث في الاقتصاد، عندما تزداد الضرائب أو يقلص الائتمان المصرفي أو الإنفاق الحكومي أو يتم ربط الأجور بالأسعار؛ وبذلك يختار بين الحلول المقترحة ويتبنى الحل الذي يراه مناسبا.

4❖❖ مقارنة الحل المختار مبدئيا مع الماضي:

عند تفضيل الاقتصادي لإحدى السياسات، يجب دراسة فعالية تطبيق هذه السياسة في الماضي ومدى نجاعتها، حتى نتمكن من تقييم التوقعات على ضوء الخبرة الماضية، مما يساعد على الاستمرار في تبني السياسة المختارة أو البحث عن سياسة أفضل تكون ملائمة للواقع الاقتصادي للدولة.